اتجاهات عينة من طلبة جامعة دمشق نحو الزواج العرفي

د. خالد ناصيف
كلية التربية
جامعة دمشق

ملخص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن اتجاهات عينة من طلبة جامعة دمشق (بلغ عدد أفرادها 400 طالباً وطالبة من كليات مختلفة من جامعة دمشق) نحو ظاهرة الزواج العرفي التي ما زالت تلاقي رواجاً وقبولاً من نسبة لا بأس بها من أفراد المجتمعات العربية والإسلامية. وكذلك إلى معرفة ما إذا كانت هناك فروق بين اتجاهات الطلبة أفراد العينة من كليات العلوم التطبيقية وبين الطلبة من كليات العلوم الإنسانية، وبين اتجاهات الذكور واتجاهات الطلبة الإناث، وبين اتجاهات طلبة السنة الأولى واتجاهات طلبة السنة الأخيرة من الكليات المذكورة نحو الشكل المذكور من الزواج.

وجاءت النتائج على الشكل التالي :

1 ـ كانت اتجاهات الطلبة أفراد العينة سلبية نحو ظاهرة الزواج العرفي.

2 ـ لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستويي الدلالة 1 % و5 % بين اتجاهات طلبة كليات العلوم التطبيقية واتجاهات طلبة كليات العلوم الإنسانية نحو ظاهرة الزواج العرفي.

3 ـ لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستويي الدلالة 1 % و 5% بين اتجاهات الطلبة الذكور واتجاهات الطلبة الإناث نحو ظاهرة الزواج العرفي.

4 ـ لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستويي الدلالة 1 % و 5% بين اتجاهات طلبة السنة الأولى واتجاهات طلبة السنة الأخيرة نحو ظاهرة الزواج العرفي.

مقدمة:

مع تطور المجتمعات الإنسانية خضعت العادات والتقاليد المرافقة للزواج وكذلك الأنظمة والقوانين الضابطة لها للكثير من التعديل والتغيير، الأمر الذي ترك أثراً واضحاً في طبيعة هذه العلاقة بين الرجل والمرأة والطريقة التي يتم بها استثمار هذه العلاقة في أشكال متعددة من الزواج، فكان إلى جانب الزواج المتعارف عليه الآن زواج المتعة وزواج البدل وزواج الشغار وزواج الاستبضاع (بلتاجي، 1992، ص 17 - 18) والزواج السري الذي يتم بين الرجل والمرأة بإرادتهما المنفردة دون شاهد " قصة إساف ونائلة في الكعبة ومسخهما " (شلقامي، 1999، ص 91).

أما في العصر الحالي فيتم استثمار هذه العلاقة على الأغلب في الزواج الرسمي الموثق في سجلات دوائر الدولة الخاصة، ولكن وتحت تأثير ضغوط الحياة المختلفة سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم نفسية أصبحت نسبة معينة من الناس تميل إلى أشكال من الزواج مختلفة من حيث شروطها ومقوماتها عما هو متعارف عليه، ومن هذه الأشكال نذكر الزواج العرفي الذي أصبح يتخذ صوراً متعددة في المجتمعات العربية نذكر منها :

1 ـ أن يتم العقد بإرادة معتبرة شرعاً ورضا صحيح من الطرفين وبحضور ولي الزوجة وموافقته وكذلك بحضور شاهدين مع توافر الإشهار في العقد بحضور جمع من الناس لم يتواصوا أو يتواصى الشاهدان على الكتمان ولكنه حرر في ورقة عرفية مخافة علم السلطات في حال توثيق العقد فتقوم بوقف صرف الراتب إذا كان ذلك الراتب مما يوقف صرفه بسبب الزواج.

2 ـ أن يتم العقد مع وجود عيب من عيوب الرضا كما لو دلس الرجل على الفتاة وأهلها وأدعى أنه ذو وظيفة مرموقة أو مال وفير وأن زوجته في حال تستحيل العشرة معها وأن لديه منها أولاد يخشى ضياعهم في حالة إشهار الزواج فيعقد عليها بموافقة الولي وحضور الشهود ولكن دون توثيق.

3 ـ أن ينعقد الزواج العرفي بإيجاب وقبول صحيحين ولكنه يتم سراً دون ولي ولا شهود وغالباً ما تكون هذه الصورة في حال قيام علاقة غير شرعية بين رجل وامرأة خالية من الأزواج يراد لها الدوام والاستمرار ويخشى ضبطه معها بتهمة الدعارة أو الفعل الفاضح في غير علانية.

4 ـ أن يتم العقد بالرضا الصحيح بحضور الولي وموافقته ولكن دون شهود ويكون ذلك في حالة تزوج رجل بفتاة دونه في الطبقة الاجتماعية أو حال الجمع بينها وبين زوجته الأولى التي له منها أولاد يخشى متاعبهم أو تشردهم في حال الإشهاد والإشهار.

5 - أن يحرر العقد العرفي بحضور شاهدين ودون موافقة الولي الشرعي للفتاة ولا حضوره. وذلك في حال عدم موافقة الأهل على ذلك الزواج أو توقع عدم موافقتهم في حال تقدم الشاب لخطبة الفتاة. (شلقامي، مرجع سابق، ص 96 - 97).

وهناك أسباب عديدة تقف وراء هذه الأشكال من الزواج العرفي نذكر منها :

1 - رغبة الزوجة في الاحتفاظ براتب الزوج أو الابن المتوفى والذي يتم قطعه في حال إعلان زواجها وتوثيقه لدى الجهات المختصة في الدولة.

2 - رغبة الزوجة في تجنب المشكلات والمتاعب التي قد يثيرها أولادها الكبار أو أقارب زوجها المتوفى ولا سيما في الأمور التي تخص الميراث.

3 - رغبة الزوج في إخفاء زواجه الثاني عن زوجته الأولى والتي له منها أولاد خشية تفكك الأسرة وانهيارها.

4 - رغبة الزوج في الزواج ممن هي دونه منزلة، ولا سيما من الناحية الاقتصادية، أو ممن يعير بزواجه منها كالغانية أو الخادمة لديه أو ما شابه ذلك.

5 - رغبة بعض الشباب من كلا الجنسين في إعطاء علاقاتهم غير الشرعية طابعاً قانونياً يحميهم من الملاحقة من قبل السلطات المختصة (شلقامي، مرجع سابق، ص 92 - 93، الشريف، 1992).

6 - رغبة أهل الفتاة في تحقيق كسب مادي من وراء تزويجها لرجل ذي مكانة اقتصادية عالية، وذلك دون أن تكتمل شروط الزواج الشرعية والقانونية والاجتماعية والنفسية، وهذا ما يلاحظ في تزويج الأهل لبناتهم من أبناء البلاد العربية الغنية دون مراعاة لفرق السن ودون دراية بالأنظمة و القوانين الضابطة للزواج من عربيات أو أجنبيات في تلك البلاد.

7 - الارتفاع الكبير الذي حدث في العمر الذي يتزوج فيه الشباب، الأمر الذي يفرض ضغوطاً على الفتيات اللواتي يخفن من العنوسة وضياع فرصة الزواج ويقبلن بالزواج العرفي مخرجاً ممن يعتبرنها مشكلة.

8 - ويمكن أن يضاف إلى الأسباب السابقة الاختلال في البناء القيمي وتصدع البناء الأسري نتيجة كثير من العوامل (خليل ص 352).

يتضح مما سبق أن الزواج العرفي بأشكاله المختلفة التي ذكرناها لا تستوفى فيها الشروط الشرعية والقانونية والنفسية، وأن الأسباب التي تكمن وراءه غير موضوعية وتخفي الكثير من النوايا غير الحسنة التي يمكن أن تضيّع الحقوق وتساهم في التهرب من الواجبات.

مشكلة البحث :

بناء على ما تقدم يمكن النظر إلى الزواج العرفي بوصفه ظاهرة اجتماعية تنطوي على الكثير من الآثار التي يمكن أن تهدد كيان المجتمع واستقراره، ومنها حرمان الزوج أو الزوجة كل من ميراث الآخر لانعدام الوثائق القانونية التي تؤكد شرعية العلاقة بينهما، وفشل الزوجة في إثبات نسبة الولد فيحرم هذا الولد من الميراث أو يصبح دعياً ينسب إلى غير أبيه أو تفشل الأم في رعاية ولدها أو تتزوج فتضطر إلى إيداعه إحدى المؤسسات الخاصة برعاية الأيتام،، الأمر الذي يعرضه ويعرضها للكثير من المشكلات والاضطرابات يضاف إلى ذلك موقف المجتمع السلبي من الذين يتزوجون عرفياً وما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة (باقادر، 1988، ص 425).

وتشير الإحصائيات في جمهورية مصر العربية إلى أن 60 % من القضايا الخاصة بإثبات النسب والمنظورة أمام المحاكم في عام 1998 هي نتاج للزواج العرفي (شلقامي، مرجع سابق، ص 113). أما في الجمهورية العربية السورية وإن كانت النسبة للعام نفسه لا تتجاوز 15 % وفق إحصاءات غير رسمية فإن الظاهرة آخذة في الانتشار ولاسيما بعد أن بدأ يلاحظ إقبال السوريات على الزواج عرفياً من أبناء البلاد العربية الغنية تحقيقاً لأغراض اقتصادية.

كل هذه الآثار المترتبة على هذا النوع من الزواج والتي تؤكدها الإحصائيات وتطالعنا بها الصحف والمجلات ولاحظها ويلاحظها الباحث في البيئة المحيطة به، جعلته يقتنع بأنه أمام ظاهرة آخذة في الانتشار، وبأن معرفة اتجاهات عينة من طلبة جامعة دمشق نحوها مسألة هامة، ولاسيما أن الشباب الجامعي يمثل شريحة مرشحة لدخول الحياة الزوجية ومؤهلة علمياً للحكم الموضوعي على الظواهر المختلفة في المجتمع، يضاف إلى ذلك بأن هذه الشريحة هي الأكثر تأثراً بالتغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع وما يرافقها من تغيرات في القيم والمعايير. وبذلك حددت مشكلة البحث بـ

" اتجاهات عينة من طلبة جامعة دمشق نحو الزواج العرفي "

أهمية البحث :

1 ـ هذا البحث يسلط الضوء على اتجاهات عينة من الشباب الجامعي نحو ظاهرة اجتماعية آخذة في الانتشار وذلك بحكم التغيرات التي يتعرض لها المجتمع، الأمر الذي يساهم في تحديد مدى تفاعل هؤلاء الشباب مع الظاهرة المذكورة، فهل هم غير مبالين وغير مهتمين بها ؟ أم أنهم يتفاعلون معها من حيث مناقشتها (القبول والرفض وطرح الحلول وغير ذلك) والحيلولة دون خروجها من تحت السيطرة والحد من نتائجها قدر الامكان، ولا سيما إذا أخذنا بالحسبان أن هذه الشريحة من المجتمع مرشحة لدخول الحياة الزوجية.

2 ـ هذا البحث يخرج بظاهرة الزواج العرفي من إطارها القانوني والفقهي، إذ إنَّ أغلب الدراسات تناولت الظاهرة المذكورة من الجانبين المذكورين، ويدخلها في ميدان البحث النفسي ـ الاجتماعي.

3 ـ هذا البحث يمكن أن يكون أساساً لبعض الإجراءات التي يمكن أن تتخذ من قبل المؤسسات العامة والخاصة والأهلية المهتمة بمؤسسة الزواج وتطويرها وذلك من حيث تعريف المجتمع بمخاطر الزواج العرفي وتعزيز الاتجاهات الرافضة له بين أفراد المجتمع عامة وفئة الشباب خاصة.

4 ـ هذا البحث هو الأول من نوعه في الجمهورية العربية السورية يتصدى لموضوع اتجاهات الشباب الجامعي نحو ظاهرة الزواج العرفي.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى ما يلي :

1 ـ الكشف عن اتجاهات عينة من طلبة جامعة دمشق نحو الزواج العرفي.

2 ـ الكشف عن الفروق بين اتجاهات طلبة كليات العلوم التطبيقية واتجاهات طلبة كليات العلوم الإنسانية نحو الزواج العرفي.

3 ـ الكشف عن الفروق بين اتجاهات الطلبة الذكور واتجاهات الطلبة الإناث نحو الزواج العرفي.

4 ـ الكشف عن اتجاهات طلبة السنة الأولى واتجاهات طلبة السنة الأخيرة نحو الزواج العرفي.

فرضيات البحث :

1 ـ ليس هناك اتجاهات إيجابية لدى عينة من طلبة جامعة دمشق نحو الزواج العرفي.

2 ـ ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات طلبة كليات العلوم التطبيقية واتجاهات طلبة كليات العلوم الإنسانية نحو الزواج العرفي. وذلك عند مستويي الدلالة 1 % و 5 %.

3 ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة الذكور واتجاهات الطلبة الإناث نحو الزواج العرفي. وذلك عند مستويي الدلالة 1 % و5 %.

4 ـ ليس هناك فروق ذات دلالة بين اتجاهات طلبة السنة الأولى واتجاهات طلبة السنة الأخيرة نحو الزواج العرفي. وذلك عند مستويي الدلالة 1 % و 5 %.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لقدرته على المساهمة في تزويدنا بالمعلومات اللازمة لتقرير وضع الظاهرة تقريراً موضوعياً ومن ثم تحليل هذه المعلومات وتفسيرها للوصول إلى النتائج التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف البحث المرجوة.

حدود البحث :

ـ الحدود البشرية : طلبة السنة الأولى والأخيرة من كليات: الطب البشري، طب الأسنان، الهندسة المدنية، العلوم، التربية، الحقوق، الفنون، التجارة، كلية الآداب (أقسام علم الاجتماع، الفلسفة، التاريخ، الجغرافية، الصحافة).

ـ الحدود الزمانية : الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 98 / . 99

ـ الحدود المكانية : جامعة دمشق كليات (الطب البشري، وطب الأسنان، العلوم، الهندسة المدنية، التربية، الحقوق، الفنون، التجارة، كلية الآداب (أقسام علم الاجتماع والفلسفة، التاريخ والجغرافية والصحافة) السنوات (الأولى، الرابعة، الخامسة)

تعريف بمصطلحات البحث :

1 ـ تعريف الاتجاه :

تجدر الإشارة منذ البداية إلى أن الاتجاه نحو الأشياء والأشخاص لا يتكون بين عشية وضحاها، وإنما هو نتيجة أو حصيلة لتأثر الفرد بالمثيرات العديدة التي تنجم عن اتصاله بأنماط ونماذج الثقافة السائدة والتراث الحضاري الموروث عن الأجيال، ويقصد بالوراثة هنا التلقين والتعليم الاجتماعي الذي يمارسه الآباء مع أبنائهم، إذ إنَّ الاتجاه شيء مكتسب (البهي، السيد، عبد الرحمن 1999 ص 252).

أما من حيث تعريف الاتجاه فقد عرفه ثرستون Thurstone " بأنه تعميم لاستجابات الفرد تعميماً يدفع بسلوكه بعيداً أو قريباً من مدرك معين " (المرجع السابق ص 251).

في حين عرفه العالم الفرنسي موسكوفيسي (MOSCOVICI 1970) بأنه " نسق نفسي ينظم العلاقة بين الفرد والبيئة المحيطة به " (الزغل، 1993 ص 73). وفي بحثنا

الحالي نعرف الاتجاه نحو الزواج العرفي بأنه " مجموع استجابات أفراد العينة من طلبة جامعة دمشق الإيجابية والسلبية نحو ظاهرة الزواج العرفي ".

2 ـ تعريف الزواج العرفي :

ينظر إلى الزواج في معناه الواسع بأنه " مؤسسة اجتماعية لها أعرافها وأحكامها وقوانينها وقيمها التي تختلف من حضارة الى أخرى، وأنه علاقة جنسية تقع بين شخصين مختلفين في الجنس يشرعها ويبرر وجودها المجتمع، وتستمر لفترة طويلة من الزمن يستطيع من خلالها المتزوجان البالغان إنجاب الأطفال وتربيتهم ضمن القواعد التي فرضها المجتمع " (عباس 1987ص 130) وينظر إليه أيضاً بوصفه " رابطة مقدسة وعلاقة روحية ونفسية في الأساس ترقى بالإنسان وتسمو به فوق الغرائز الحيوانية، وهو عماد الأسرة التي يقوم عليه النوع البشري " (الشريف مرجع سابق ص 15).

ومثل هذا الكلام ينطبق على الزواج العرفي الذي لا يختلف عن الزواج المدني إلا في قضية تسجيل الزواج وتوثيقه وبذلك عرفه سمير الأودن بأنه " زواج شرعي إلا أنه لم يوثق أو لم يدون على يد موظف مختص " (الأودن، مرجع سابق ص 5-6). وهذا التعريف هو ما نعتمده في بحثنا الحالي.

3 ـ طلبة جامعة دمشق :

هم الطلبة الدارسون في السنوات الأولى والأخيرة في كليات الطب البشري، طب الأسنان، العلوم، الهندسة المدنية، التربية، الحقوق، الفنون، التجارة، كلية الآداب (أقسام علم الاجتماع والفلسفة، التاريخ، الجغرافية، الصحافة)، وذلك خلال الفصل الثاني للعام الدراسي 1998/ .1999

إجراءات البحث :

أولاً ـ عينة البحث :

تم سحب العينة بطريقة عشوائية من الطلبة المواظبين على المحاضرات وبلغ عدد أفرادها " 400 " طالب وطالبة أي بنسبة 0.013245 من مجموع المجتمع الأصلي، إذ يبلغ عدد أفراده " 30200" طالباً وطالبة. وتوزعوا وفق المتغيرات على النحو التالي :

جدول رقم /1/

الجنس	ذكور	إناث
	197	203
الكلية	علوم تطبيقية	علوم إنسانية
	205	195
السنة	الأولى	الأخيرة
	204	196

توزع أفراد العينة وفق المتغيرات

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث لم يقصد من البداية تعميم نتائج بحثه على كل طلبة جامعة دمشق ويبدو ذلك واضحاً في عنوان البحث (اتجاهات عينة من طلبة جامعة دمشق نحو الزواج العرفي) وليس (اتجاهات طلبة جامعة دمشق نحو الزواج العرفي) مثل هذا التوجه إنما يفسره عدم تمثيل كل الطلبة في العينة المذكورة، إذ استبعد طلبة السنة الثانية والثالثة من كل الكليات التي تم سحب العينة منها، وكذلك طلبة السنة السادسة من كلية الطب، كما لم تسحب العينة من كل كليات جامعة دمشق. ثم إن هناك الكثير من أفراد المجتمع الأصلي غير المواظبين على المحاضرات ولا سيما في كليات العلوم الإنسانية.

ثانياً : أداة البحث :

أ ـ تصميم أداة البحث :

من أجل بناء أداة البحث، قام الباحث بسلسلة من الخطوات كانت على النحو الآتي:

1 ـ الاطلاع على ما كتب عن الزواج عامة وعن الزواج العرفي خاصة في الأدبيات والدراسات العربية النفسية والاجتماعية والقانونية والشرعية واستخلاص بعض العبارات التي تقيس الاتجاهات نحو ظاهرة الزواج العرفي.

2 ـ الاعتماد على مساعدة بعض المختصين في التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع (بلغ عددهم سبعة مختصين) في صياغة بعض العبارات التي تقيس الاتجاه نحو الظاهرة المدروسة وذلك من خلال توجيه السؤال الآتي إليهم :

" يلجأ بعض الناس ومن كلا الجنسين إلى بعض الطرائق غير القانونية وغير الشرعية في الزواج وذلك لعدة أسباب منها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وبهدف تحقيق أغراض مختلفة ويطلق على هذه الأشكال تسمية (الزواج العرفي) يرجى منك كتابة بعض العبارات التي تقيس الاتجاهات نحو تلك الظاهرة الاجتماعية ".

3 ـ جمعت العبارات التي صاغها الباحث والمختصون وبلغ عددها خمس وخمسون عبارة.

4 ـ قام الباحث بحذف العبارات المتكررة وغير الملائمة و أعاد صوغ بعض العبارات ليصبح عددها 30 عبارة.

ب ـ صدق أداة البحث وثباتها :

من أجل التأكد من صدق أداة البحث، عن استبانة، قام الباحث بعرضها في شكلها الأولي على مجموعة من المحكمين (بلغ عددهم تسعة) وهم من المدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة في كلية التربية بجامعة دمشق. وفي ضوء النصائح والمقترحات والتصويبات التي قدموها قام الباحث باختصار عدد عبارات الاستبانة من (30)) إلى (19) عبارة، وأعيد صوغ بعض العبارات حتى بدت في شكلها الحالي المعروض في البحث.

وبعد ذلك طبقت الاستبانة على عينة استطلاعية (بلغ عدد أفرادها خمسة وعشرين فرداً) وذلك للتأكد من مدى وضوح العبارات وفهم المفحوصين لها. ونتيجة ذلك لم يتبين للباحثين أن هناك عبارات صعبة أو غير مفهومة من قبل المفحوصين.

ومن أجل التأكد من ثبات الأداة طبقت على عينة عشوائية من المجتمع الأصلي مؤلفة من خمسين مفحوصاً، وبعد مرور عشرين يوماً أعيد تطبيق الأداة عليهم مرة أخرى وأشارت النتائج إلى وجود معامل ترابط عال بلغ (0.71) بين مجموع درجات المفحوصين في التطبيق الأول ومجموع درجات المفحوصين في التطبيق الثاني الأمر الذي يدل على أن الأداة تتمتع بثبات جيد.

ثالثاً ـ القوانين الإحصائية المستخدمة في البحث :

1ـ في حساب المتوسط الحسابي استخدم الباحث القانون الآتي :

$$م = \frac{مج.س}{ن}$$

م= المتوسط الحسابي

مج.س = مجموع القيم أو العلامات

ن= عدد أفراد العينة

2ـ في حساب الانحراف المعياري تم استخدام القانون الآتي:

$$ع = \sqrt{\frac{مج\ ح2}{}}$$

ن

ع= الانحراف المعياري

مج ح2 = مجموع مربع الانحراف عن المتوسط

ن = عدد أفراد العينة

3- في حساب الفروق استخدم الباحث قانون ت ستيودنت الآتي :

$$ت = \frac{م1 - م2}{\sqrt{\left[\frac{ن1ع1 + ن2ع2}{ن1+ن2-2}\right]\left[\frac{1}{ن1} + \frac{1}{ن2}\right]}}$$

م1 = المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى ن1= عدد أفراد العينة الأولى

م2= المتوسط الحسابي للمجموعة الثانية ن2= عدد أفراد المجوعة الثانية

ع1= الانحراف المعياري للمجموعة الأولى

ع2= الانحراف المعياري للمجموعة الثانية

رابعاً - عرض نتائج البحث وتفسيرها :

1- نتائج الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على ما يأتي (ليس هناك اتجاهات إيجابية لدى عينة من طلبة جامعة دمشق نحو الزواج العرفي)

وللتحقق من صحة هذه الفرضية أو عدم صحتها، قام الباحث بحساب النسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن كل سؤال، وتبين نتيجة ذلك بأن اتجاهات أفراد العينة نحو الزواج العرفي هي اتجاهات سلبية (انظر الجدول رقم 2) وبذلك نقبل هذه الفرضية.

(جدول رقم 2)

السؤال	نعم	لا	لا أدري	النسب المئوية		
1	234	127	39	%58	%32	%10
2	112	256	32	%28	%64	%8
3	309	72	19	%77	%18	%5
4	321	52	27	%80	%13	%7
5	278	89	33	%69	%22	%8
6	200	141	59	%50	%35	%15

%11	%76	%14	43	303	54	7
%20	%50	%30	80	200	119	8
%17	%19	%65	66	75	259	9
%19	%58	%22	77	234	89	10
%13	%72	%14	53	289	58	11
%12	%15	%73	46	60	294	12
%13	%14	%74	50	55	295	13
%10	%79	%11	39	317	44	14
%15	%44	%41	60	177	163	15
%14	%35	%51	56	142	202	16
%10	%68	%23	38	271	91	17
%12	%33	%56	47	130	223	18
%17	%26	%57	66	104	230	19

توزع إجابات أفراد العينة والنسب المئوية لتلك الإجابات

وهذه النتيجة تؤكد مدى إدراك الأكثرية من أفراد العينة لمساوئ هذا النوع من الزواج ومخاطره على المدى القريب أو البعيد، سواء أكان ذلك على الزوجين أم على أطفالهما أم على المحيطين بهم من أفراد الأسرة أم على المجتمع، وإدراكهم أيضاً لأهمية العقد المدني القانوني الذي يحفظ لكل ذي حق حقه.

وهذه النتيجة تعكس أيضاً الفهم الواضح والمنطقي لأهمية العلاقة الزوجية التي يجب أن تبنى منذ البداية على أسس سليمة تحفظ الزوجين ومن حولهما من الوقوع في مشكلات هم في غنى عنها ويمكن أن تترك آثاراً سلبية في توافقهما النفسي والاجتماعي.

ولكن ذلك لا ينفي أن هناك نسبة مقبولة من أفراد العينة تميل اتجاهاتها نحو الايجابية من الزواج العرفي، إذ يلاحظ :

أن نسبة 28% من أفراد العينة يرون أن الزواج العرفي يوفر من الوقت والجهد.

أن نسبة 51% من أفراد العينة يرون أن الزواج العرفي يحد من غلاء المهور.

أن نسبة 41% من أفراد العينة يرون أن الزواج العرفي يحد من مشكلات الشباب الجنسية.

أن نسبة 22 % من أفراد العينة يرون أن الزواج العرفي يجعل الزوجين أكثر حرية في البحث عن الحلول لخلافاتهما ومشكلاتهما.

إن هذه النسب المئوية وغيرها يمكن أن تزداد في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع، إذ أخذت القيم الفردية تحل محل القيم الاجتماعية وأصبحت معايير الحكم على الأشخاص من خلال ما يملكون من رأس مال وليس من

خلال ما لديهم من قيم أو من خلال تمسكهم بالأعراف والعادات والتقاليد المقبولة اجتماعياً.

2 ـ نتائج الفرضية الثانية :

نصت هذه الفرضية على ما يأتي " ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات طلبة كليات العلوم التطبيقية واتجاهات طلبة كليات العلوم الإنسانية نحو الزواج العرفي ".

وللتأكد من صحة هذه الفرضية أو عدم صحتها، قام الباحث بحساب قيمة ت ستيودنت لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق بين اتجاهات أفراد العينة من طلبة كليات العلوم التطبيقية واتجاهات طلبة كليات العلوم الإنسانية وجاءت النتائج على الشكل التالي : (انظر الجدول رقم 3) :

جدول رقم/3/

المتغير	ت المحسوبة	ت المجدولة	مستوى الدلالة % 1	مستوى الدلالة %5
كليات العلوم التطبيقية	0,035	عند مستوى الدلالة 5% 1,96	غير دال	غير دال
كليات العلوم الإنسانية		عند مستوى الدلالة 1% 2.57		

الفرق بين اتجاهات طلبة كليات العلوم التطبيقية واتجاهات طلبة كليات العلوم الانسانية

لما كانت قيمة ت المجدولة أكبر من قيمة ت المحسوبة عند مستويي الدلالة 1 % و 5 % فليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المجموعتين المذكورتين، وبذلك تقبل الفرضية.

هذه النتيجة إنما تشير مرة أخرى إلى مدى إدراك أفراد العينة لمساوئ هذه الظاهرة ومخاطرها بغض النظر عن طبيعة الكليات التي يدرسون فيها، ولاسيما أن المناهج الجامعية مثلاً لكليات العلوم الإنسانية التي تم تطبيق البحث على عينة من طلابها لا تتضمن موضوعات تؤكد إيجابية هذه الظاهرة وذلك مقارنة بمناهج كليات العلوم التطبيقية، والعكس صحيح.

3 ـ نتائج الفرضية الثالثة :

نصت هذه الفرضية على ما يأتي" ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة الذكور واتجاهات الطلبة الإناث نحو الزواج العرفي ".

وللكشف عما إذا كانت هناك فروق بين اتجاهات المجموعتين، قام الباحث بحساب قيمة ت ستيودنت، وجاءت النتائج على النحو الآتي: (انظر الجدول رقم 4) :

جدول رقم /4/

المتغير	ت المحسوبة	ت المجدولة	مستوى الدلالة % 1	مستوى الدلالة %5
الطلبة الذكور	1.12	عند مستوى الدلالة 5% 1,96	غير دال	غير دال
الطلبة الإناث		عند مستوى الدلالة 1% 2.57		

الفرق بين اتجاهات الطلبة الذكور واتجاهات الطلبة الاناث

ولما كانت قيمة ت المجدولة أكبر من قيمة ت المحسوبة عند مستويي الدلالة 1 % و 5 %، فليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة الذكور واتجاهات الطلبة الاناث، وبذلك تقبل الفرضية.

إن المنطلق السليم يفرض علينا (ذكوراً وإناثاً) أن ننظر إلى الأمور نظرة واقعية وموضوعية، فنحن نعيش في مجتمع له قوانينه التي تنظم العلاقات بين الناس ومن دونها تعم الفوضى والصراعات والخلافات، وكذلك فإنَّ كل مجتمع ينمو ويتطور، ومثل هذا النمو أو التطور إنما يفرض على أبناء المجتمع ضرورة التقيد بالقانون وتأكيد حرفيته دون أي اعتبار للعادات والتقاليد وكلمة الشرف والضمير وغير ذلك.

في ظل هذا الإطار الواقعي والمنطقي يجب تسجيل عقد الزواج بين الزوجين لدى المؤسسات المختصة لحفظ الحقوق وتحديد الواجبات، وهذه الحقيقة لا يستطيع إنكارها أحد سواء أكان ذكراً أم أنثى، ولا سيما إذا كان هذا الشخص من طلبة الجامعة الذين يجب أن يتمتعوا بدرجة كافية من النضج العقلي والاجتماعي، فكلا الطرفين يجب أن يكون على قناعة بأن البناء الضخم والعظيم الذي هو الأسرة إنما يجب أن يقوم على أساس قوي لا يترك مجالاً لأي أمور مفاجئة وخطيرة يمكن أن تقوض هذا البناء.

4 ـ نتائج الفرضية الرابعة :

نصت هذه الفرضية على ما يأتي" ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات طلبة السنة الأولى، واتجاهات طلبة السنة الأخيرة نحو الزواج العرفي"..

وللكشف عما إذا كانت هناك فروق بين اتجاهات المجموعتين المذكورتين، قام الباحث بحساب قيمة ت ستيودنت، وجاءت النتائج كما يلي : (انظر الجدول رقم 5) :

جدول رقم /5/

المتغير	ت المحسوبة	ت المجدولة	مستوى الدلالة 1 %	مستوى الدلالة %5

الطلبة الذكور	0.53	عند مستوى الدلالة 5% 1,96	غير دال	غير دال
الطلبة الإناث		عند مستوى الدلالة 1% 2.57		

الفرق بين اتجاهات طلبة السنة الأولى واتجاهات طلبة السنة الأخيرة

ولما كانت قيمة ت المجدولة أكبر من قيمة ت المحسوبة عند مستويي الدلالة 1% و 5% فليس هناك فروق بين اتجاهات طلبة السنة الأولى واتجاهات طلبة السنة الأخيرة وبذلك تقبل الفرضية.

من المعروف أن المعلومات التي يحصل عليها الطالب مهما كان مصدرها يمكن أن تؤثر في اتجاهاته (تغير أو تعدل) ولا سيما إذا كانت هذه الاتجاهات غير واضحة وغير محددة وتدور حول موضوعات لم يتأكد الطالب من صحتها أو خطئها، أما فيما يتعلق بالزواج العرفي الذي يمكن أن يكون قد عايش بعض مشكلاته أو سمع أو قرأ عنها أو شاهد فيلماً تلفزيونياً حولها فإنه يكون قد كون اتجاهاً سلبياً قوياً عنه لأن مساوئه ومخاطره أكبر من إيجابياته. وعلاوة على ذلك فإن المناهج الجامعية لا يمكن أن تتضمن معلومات تؤكد إيجابية هذه الظاهرة، لذلك من غير المعقول أن تظهر فروق بين اتجاهات طلبة السنة الأولى واتجاهات السنة الأخيرة.

مقترحات البحث:

1- العمل على اتخاذ التدابير اللازمة من قبل مؤسسات الدولة المختصة للإسراع في عملية تسجيل الزواج وعدم وضع العوائق التي من شأنها أن تدفع الشباب إلى الزواج عرفياً.

2 - ضرورة قيام الجهات الرسمية والأهلية التي تهتم بمؤسسة الزواج بحملات توعية تهدف إلى تعريف الشباب وأهاليهم بمخاطر الزواج العرفي وتوضح لهم الحقوق والواجبات والقوانين الناظمة لذلك سواء أكان الزواج من أبناء الوطن أم من خارجه.

3- تضمين المناهج المدرسية والجامعية بمفردات حول الزواج والعلاقة مع الجنس الآخر والأسس الصحيحة التي تقوم عليها هذه العلاقة.

4 - الاهتمام بمراكز الإرشاد النفسي والزواجي ودعمهما من قبل المواطنين والمؤسسات العامة والخاصة لتقوم بدورها الفعال في إرشاد الشباب نحو الزواج القانوني ومساعدتهم في حل المشكلات التي تعترضهم قبل الزواج وبعده.

5 - مساهمة الدولة في التخفيف من أعباء الزواج (مثل المهور) وذلك من خلال منح قروض طويلة الأمد للزوجين الشابين لتمكينهما من بناء حياتهم الأسرية بعيداً عن الضغوط الاقتصادية التي قد تضرهم إلى الزواج عرفياً.

6- إجراء البحوث العلمية الميدانية حول النتائج المترتبة على الزواج العرفي سواء من الناحية الاجتماعية أم النفسية.

مراجع

1 ـ الأودن، سمير عبد السميع (1998) الزواج العرفي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، مصر.

2 ـ باقادر، أبو بكر (1998) المتعة والزواج العرفي ـ مراجعة لمجموعة من الكتب ـ مجلة الاجتهاد ـ العددان التاسع والثلاثون والأربعون ص 423 ـ 426.

3 ـ د. خليل محمد محمد بيومي (1999) سيكولوجية العلاقات الزوجية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

4 ـ الزغل، رياض _1993) مقدمة في علم النفس الاجتماعي والسلوك التنظيمي، دار قتيبة،بيروت.

5 ـ السيد، فؤاد البهي وعبد الرحمن، سعد (1999) علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة ـ دار الفكر العربي، القاهرة.

6 ـ الشريف، حامد (1992) الزواج العرفي من النواحي الشرعية والقانونية والاجتماعية، دار الكتب القانونية، المجلة الكبرى.

7 ـ كحالة، عمر رضا (1985) الزواج ـ الجزء الأول ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

8 ـ عباس، عبد الهادي (1987) المرأة والأسرة في حضارة الشعوب وأنظمتها ـ الجزء الأول ـ دار طلاس ـ دمشق.

زميلتي الطالبة .... زميلي الطالب :

نعرض عليك مجموعة من العبارات بهدف الكشف عن اتجاهك حول ظاهرة الزواج العرفي.. يرجى الإجابة عن العبارات المذكورة بكل صدق وصراحة، وذلك بوضع إشارة (×) في حقل " نعم " إذا كنت موافقاً على العبارة، وفي حقل " لا " إذا كنت غير موافق عليها، وفي حقل " لا أدري " إذا كنت غير متأكد من الإجابة.

وتفضل بقبول فائق الاحترام

الكلية التي تدرس فيها	
السنة الدراسية	
الجنس	

الرقم	العبـــــارة	نعم	لا	لا أدري
1	من الضروري تسجيل الزواج في المحكمة بعد الخطوبة بفترة قصيرة			
2	الزواج العرفي يوفر في الوقت والجهد			
3	الزواج العرفي لا يضمن حقوق المرأة			
4	الزواج العرفي يشجع على الفوضى في العلاقات الزوجية			
5	الزواج العرفي يساهم في تسلط الرجل على المرأة			
6	الزواج العرفي يخفف من الأعباء المادية			
7	أبارك الزواج العرفي لأحد أقربائي			
8	الزواج العرفي يحد في الصعوبات التي تواجه الشريكين في الزواج المدني			
9	الزواج العرفي يزيد في الخلافات والمشكلات بين الزوجين			
10	الزواج العرفي يجعل الزوجين أكثر حرية في البحث عن الحلول لخلافاتهما ومشكلاتهما			
11	محاسن لزواج العرفي أكثر من مساوئه			
12	يجب وضع التشريعات الصارمة للحد من الزواج العرفي			
13	الزواج العرفي ينطوي على الكثير من المشكلات الاجتماعية			
14	الزواج العرفي جزء من عادتنا وتقاليدنا لذلك يجب المحافظة عليه			
15	الزواج العرفي يحد من مشكلات الشباب الجنسية			
16	الزواج العرفي يساهم في الحد من غلاء المهور			
17	أتقبل فكرة الزواج العرفي من الشخص الذي أحبه			
18	يجب اعتبار الزواج العرفي قانونياً وتسجيله فور عرض الوثائق الخاصة به على المحكمة			
19	الزواج العرفي مشابه لزواج المتعة[1]			

[1] تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 1999/10/18.